المحاضرة الثانية عشر

النقود و البنوك

مقدمة :

تعتبر دراسة النقود وتأثيرها على الاقتصاد و طرق التحكم في كميتها المتاحة على جانب كبير من الأهمية ، وذلك لأن معظم المشكلات التي تعاني منها الاقتصاديات المعاصرة لها جوانبها النقدية ، وتتطلب سياسات وإجراءات نقدية لمعالجتها . وتأتي في مقدمة هذه المشكلات : التضخم و البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي .

نشأة النقود :

تطور الانتاج في المجتمعات البشرية البدائية مع نمو طاقاتها الانتاجية ، لتنتقل تلك المجتمعات من مرحلة الانتاج من أجل الاكتفاء الذاتي الى مرحلة التبادل .

أصبحت هذه المجتمعات تنتج اكثر من احتياجاتها ، فتحقق فائضاً اقتصادياً لغرض مبادلته مع المجتمعات الأخرى . وكان التبادل التجاري في البداية تبادلاً مباشراً للسلع من خلال عملية المقايضة .

مساوئ نظام المقايضة :

مع التوسع في التبادل التجاري وتطور ونمو المجتمعات ، ظهرت مساوئ هذا النظام وهي :

أولاً : عدم توافق الرغبات :

من الصعب عملياً ان نجد شخصاً يمتلك سلعة معينة يرغب في مقايضتها بسلعة اخرى متوفرة لدى شخص آخر يكون بدوره راغباً في مقايضتها بتلك السلعة ، وذلك بسبب عدم وجود التوافق المزدوج للرغبات بين الناس .

ثانياً : عدم وجود وحدة لقياس القيمة :

هناك العديد من السلع والخدمات يتم تداولها في الأسواق وتختلف وحدات السلعة الواحدة من حيث النوعية والجودة .

ولكن ليست هناك من وحدة لقياس قيم السلع والخدمات تعكس الاختلاف في النوعية و الجودة ، وبالتالي يكون من الصعب اتمام عملية التبادل عن طريق المقايضة لكل نوع من هذه السلع والخدمات .

ثالثاً : تعدد الأسعار النسبية للسلع :

يحتاج الفرد في نظام المقايضة الى معرفة القيمة التبادلية لكل سلعة بالنسبة لجميع السلع المتاحة للتبادل . ويمثل ذلك عائقاً يحول دون سهولة وسرعة انسياب التجارة في ظل المقايضة .

رابعاً : تدني كفاءة التبادل :

تعد المقايضة طريقة غير كفؤة للتبادل ، لما تنطوي عليه من تكاليف باهظة تتمثل في الجهد و الوقت المبذول ، بالإضافة الى تكاليف مخاطر حيازة السلع و المحافظة عليها على مدار العام ، وتكاليف تخزين ونقل السلع بين الأسواق .

- بسبب هذه المساوئ كان لابد من وجود وسيط لعمليات التبادل الاقتصادي فكان هذا الوسيط هو **النقود** وقد بدأت فكرة النقود باستخدام بعض السلع لتقوم بمهمة الوسيط بشرط ان تكون سلعة مطلوبة ويتوفر لها صفة القبول العام من جميع المتعاملين في الأسواق .
فكانت نشأة النقود السلعية ، فاستخدمت المجتمعات الرعوية الأغنام والإبل ، واستخدمت المجتمعات الزراعية الغلال ، كما استخدم العاج و الأحجار الكريمة في غيرها من المجتمعات .
- عندما اكتشفت المعادن النفيسة ، لاسيما الذهب والفضة ، بدأ استعمالها كنقود معدنية وكانت النقود الذهبية هي الأكثر شيوعا خاصة في المعاملات الدولية ومع ازدياد حجم المعاملات التجارية ، ومحدودية كميات الذهب المتاحة في معظم المجتمعات بدأت النقود الورقية في الظهور كبديل للنقود الذهبية .

تعريف النقود :

لما كانت مواصفات النقود تختلف من قطر الى آخر كما تتغير من وقت الى آخر في القطر الواحد ، كان التعريف الوصفي للنقود عملياً غير مناسب ألا في حالة التعريف بفئة جديدة من عملة معينة مطروحة للتداول في مكان وزمان محددين .
و البديل هو **التعريف الوظيفي** الذي يعرف النقود بأنها أي شيء يمكن ان يؤدي وظائف النقود ، شريطة ان يلقى قبولاً عاماً في التبادل بين أفراد المجتمع .

وظائف النقود :

يمكن ايجازها في أربع وظائف أساسية هي :

١) وسيط للتبادل :

تستخدم النقود كوسيط للتبادل ، ويعني ذلك قبولها كأداة لتسوية المدفوعات في عمليات التبادل غير المباشر .
ومن خلال استخدام النقود وسيطاً للتبادل تم التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات كما تم خفض تكاليف التبادل .

٢) مخزن (مستودع) للقيمة :

الأفراد ينفقون جزءاً من دخولهم ويدخرون الجزء الآخر لأجل انفاقه في المستقبل ولكي تنجح النقود في تأدية هذه الوظيفة ، لابد أن تحتفظ بقيمتها النسبية او قوتها الشرائية خلال فترات طويلة نسبياً لذا تعجز النقود من تأدية هذه الوظيفة خلال فترات التضخم الذي يتسبب في انخفاض قيمة النقود ، أي انخفاض قوتها الشرائية .

٣) وحدة لقياس القيمة :

يمكن استخدام الوحدة النقدية (كالريال) لقياس قيمة السلع والخدمات بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى ، كما تستخدم الوحدة النقدية في حسابات الشركات ، وحساب تكاليف المشروعات ، وتكاليف عوامل الانتاج .

٤) معيار للمدفوعات الآجلة :

اقتضى النظام الاقتصادي الحديث ابرام العقود لتسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة ، أي الاتفاق على بيع السلع بأسعار معينة في الوقت الحاضر ، على أن يتم تسليمها في وقت لاحق لذلك كان لابد من وجود معيار يتم على أساسه احتساب القيم الآجلة للسلع وقد أصبح ذلك ممكناً باستخدام النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة .
و الجدير بالملاحظة ، أنه لا يقتصر استعمال الأفراد على النقود فقط كوسيلة للمبادلة وإنما ظهرت اشكال أخرى من أشباه النقود تؤدي الى الغرض نفسه ، طالما كانت مقبولة لدى الجمهور كما انتشرت ايضاً في الأقطار المتقدمة (والأقطار النامية بنسبة اقل) ظاهرة استعمال ما يعرف بالشيكات السياحية ، ثم ظهر وانتشر استخدام بطاقات الائتمان ، والتي تمنحها البنوك والشركات للأفراد ضمن حدود معينة حسب درجة الثقة بالمقدرة المالية لكل فرد .

البنوك التجارية :

البنك التجاري هو مؤسسة مالية ساعية للربح من خلال القيام بخدمات الوساطة المالية ، فالبنوك التجارية تعمل على حشد مدخرات الأفراد و المنشآت ذات الفائض ، أي التي يزيد دخلها عن انفاقها المستهدف ، لتقوم بإقراضها للأفراد والهيئات والمؤسسات ذات العجز ، أي التي يزيد انفاقها المستهدف عن دخلها .

- يتقاضى البنك فوائد على ما يقدم من قروض ، فيدفع جزء منها كفوائد للمودعين ويستخدم جزء آخر منها في تغطية نفقاته الادارية وما تبقى يمثل جزءاً مهماً من أرباح البنك الى جانب أرباحه من باقي استثماراته و خدماته البنكية الأخرى .

وظائف البنوك التجارية :

١) قبول الودائع .

تمثل ودائع العملاء من أفراد و شركات اهم مكونات الجانب المدين في ميزانية البنك التجاري ، فهي تمثل جزء من حقوق الآخرين على البنك والتي يتوجب على البنك سدادها لأصحابها عند الطلب او عند استحقاقها ، وتتكون هذه الودائع من نوعين .

١- الودائع الجارية او الودائع تحت الطلب :

وهي ودائع العملاء في حساباتهم الجارية بالبنك ولا يدفع البنك عادة فوائد صريحة على هذا النوع من الودائع ، ألا اذا زاد الرصيد فيها عن حد معين يقرره البنك وتكون الفائدة المدفوعة في هذه الحالة اقل من الفوائد على الودائع الادخارية او الآجلة ، وذلك في مقابل حق العملي في سحب الوديعة بكاملها او جزء منها في أي وقت يشاء دون اخطار مسبق للبنك .

٢- ودائع لأجل :

وهي عبارة عن أرصدة يرغب عملاء البنك في ايداعها لفترات زمنية محددة قد تكون شهر ، او ثلاثة اشهر ، او سنة ، او اكثر ويدفع البنك فوائد صريحة على هذه الودائع تختلف بحسب آجال هذه الودائع ، حيث تقل نسبة الفائدة على الودائع قصيرة الأجل (لمدة سنة او اقل) ، ونزيد على الودائع طويلة الأجل ولا يجوز للعميل سحب مبلغ الوديعة قبل تاريخ استحقاقها اذا أراد الحصول على الفائدة كاملة ، ويجوز للعميل سحب الوديعة كلياً او جزئياً في أي وقت شاء لقاء حرمانه من الفائدة المقررة او جزء منها .

- ان مقدار ما لدى البنك من الودائع المصرفية ، وخاصة الودائع طويلة الأجل يعتبر العامل المحدد لقدرة البنك التجاري على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأغراض استثمارية واستهلاكية التي من شأنها زيادة النمو الاقتصادي ، والمساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة .

٢) تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية :

يعتبر تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل والمتوسطة الأجل من أهم وظائف البنوك التجارية وأوسع مجالات استثمار مواردها المالية ، وتتجنب البنوك التجارية عادة تمويل المشروعات الطويلة الأجل ، كالمشروعات الصناعية والزراعية والعقارية وذلك بسبب المخاطر العالية المحتملة التي تتسم بها مثل هذه المشروعات ، وضخامة

الأموال المطلوبة لتمويلها ، لذلك ظهرت البنوك المتخصصة ، مثل البنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية التي تقوم بتمويل مثل هذه المشروعات .
ويبرز الدور الهام للبنوك في التأثير على أداء الاقتصاد من خلال نشاطها في تقديم القروض فالبنك لا يتقيد في تقديم القروض بما لديه من أرصدة نقدية ، بل تسمح له القوانين المنظمة للعمل المصرفي بأن يزيد حجم القروض التي يقدمها البنك في أي وقت عن ما لدية من أرصدة نقدية بأضعاف مضاعفة ، فالبنوك لديها القدرة على توليد نقود مصرفية دفترية تشكل نحو % 80 - %90 من عرض النقود في معظم الدول .

٣) خصم الأوراق التجارية :

الأوراق التجارية هي سندات استدانة تصدرها المنشآت الكبيرة لغرض الاقتراض من الأفراد والبنوك . يحمل السند على وجهه القيمة الاسمية للسند ومعدل الفائدة السنوية وتاريخ الاستحقاق او سداد قيمة السند يستطيع حامل أي ورقة تجارية ان يتقدم الى البنك التجاري ، قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على القيمة الاسمية لهذه الأوراق ، بعد ان يتقاضى البنك مصاريف خصم هذه الأوراق حيث يقوم البنك بتحصيل القيمة الاسمية لهذه الأوراق في تاريخ الاستحقاق ، بالإضافة الى حصوله على أي فوائد مستحقة على السند بعد خصمه .

٤) اصدار خطابات الضمان :

يعتبر خطاب الضمان بمثابة تعهد من قبل البنك التجاري بتسديد مبلغ معين عند الطلب الى المستفيد من ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان ، في حالة عدم قيام الأخير بالسداد في الموعد المحدد بالإضافة الى أهمية خطابات الضمان في عمليات الاستيراد و التصدير ، تقوم الجهات الحكومية بطلب مثل هذه الضمانات من جانب المشاركين في المناقصات العامة التي تلعن عنها هذه الجهات الحكومية لتنفيذ مشروعات معينه ، وذلك لضمان جدية المشاركين في المناقصة او المزايدة ، وكذلك لضمان عدم تخلف من رست عليه المناقصة عن الايفاء بالتزاماته وتتقاضى البنوك نسبة معينة من الرسوم لقاء اصدار مثل هذه الخطابات لعملائها ..

٥) اصدار خطابات الاعتماد :

يعتبر خطاب الاعتماد من أهم وسائل سداد الالتزامات المالية في عمليات التجارة الخارجية ، ويعني تعهد بنك المستورد بسداد قيمة البضاعة للمصدر الأجنبي ، مباشرة او عن طريق مراسله في بلد المصدر ، عند وصول مستندات الشحن والتأمين ، التي تخول للبنك حق استلام البضاعة متى ما كانت مطابقة لعقد البيع المحرر بين المستورد المحلي عميل البنك والمصدر الأجنبي .

بعض الوظائف الأخرى للبنوك التجارية :

بالإضافة الى الوظائف الرئيسية ، تقوم البنوك ا=لتجارية بوظائف أخرى ازدادت أهميتها بزيادة النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي ، وكذلك زيادة التعامل التجاري مع العالم الخارجي .

من أهم هذه الوظائف ما يلي :

١- التحصيل
٢- تحويل الأموال للخارج
٣- المتاجرة في الأوراق المالية من اسهم وسندات
٤- المتاجرة في العملات الأجنبية
٥- اصدار بطاقات الائتمان
٦- اصدار بطاقات الصراف الآلي والسداد الالكتروني

البنوك التجارية وعرض النقود :

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في وقت معين .
تؤثر البنوك على اداء الاقتصاد القومي بتأثيرها على عرض النقود من خلال خلق النقود او الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض .

مقاييس عرض النقود :

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في أي تاريخ معين ، وتستخدم الدول عدة مقاييس لعرض النقود تختلف فيما بينها وفقاً لمكوناتها المحددة في تعريف النقود

ونقدم فيما يلي ثلاثة مقاييس كمثال لتوضيح الفكرة وهي :

$\mathbf{M_1}$ = النقد المتداول (C) خارج البنوك + نقود الودائع الجارية (D) في البنوك .
$\mathbf{M_1 = M_2}$ + نقود الودائع قصيرة الأجل .
$\mathbf{M_2 = M_3}$ + نقود الودائع طويلة الأجل + اشباه النقود .

عملية خلق النقود :

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية او الودائع المشتقة من خلال تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من احتياطيات نقدية فائضة ، التي تتوفر لها بعد الوفاء بالاحتياطي القانوني ،
ولتوضيح آلية خلق النقود وتأثيرها على عرض النقود وكيفية تحكم البنك المركزي في نشاط البنوك التجارية في هذا المجال ، **نستعين بمثال مبسط في ظل أربعة افتراضات :**

اولاً : أن عملية خلق النقود تتم من خلال البنوك التجارية مجتمعة او من خلال بنك وحيد في الاقتصاد .

ثانياً : التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك المركزي (ولنفترض انها 5% من مجموع الودائع) ، وعدم احتفاظها باحتياطيات اضافية أخرى .
ثالثاً : تستمر البنوك في تقديم القروض حتى تصل الى حد الاقراض الكامل ، الذي تتساوى عند الاحتياطيات الكلية و الاحتياطيات القانونية وتكون الاحتياطيات الفائضة مساوية للصفر ، مع افتراض ان هناك طلباً على القروض يكفي لاستيعاب كل ما تقدمه البنوك من قروض .
رابعاً : يقوم عملاء البنوك بتسديد التزاماتهم المالية تجاه الآخرين بشيكات مسحوبة على حساباتهم ، لا يحتفظون بأي أرصدة نقدية خارج البنوك ، أي ليس هناك نقد متداول .

- **والآن ، لنفترض ان احد عملاء البنوك قام بايداع مبلغ 100 ريال في حسابه الجاري كوديعة تحت الطلب . أي ان النقود المتداولة لدى الجمهور خارج البنوك قد انخفضت بمقدار 100 ريال .** المطلوب هو تتبع أثر هذه الوديعة على اجمالي الودائع في الجهاز المصرفي ، وكذلك الأثر على عرض النقود في هذا الاقتصاد .
- **يؤدي استلام البنك لهذه الوديعة الزيادة احتياطيات البنك من النقود السائلة بمقدار مبلغ الوديعة أي بمقدار 100 ريال .** يحتفظ البنك بالاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي مقابل مجموع الودائع ، ومن ثم يقوم البنك بتقديم القروض ، وتغذية حسابات العملاء بمقدار القروض ، وهذه الزيادة في الودائع هي زيادة دفترية فقط ، وهي ما يطلق عليها النقود المصرفية او الودائع المشتقة .

ويستمر البنك في تقديم مزيد من القروض وزيادة الودائع المشتقة طالما تبقت لديه احتياطات حرة يمكنه استخدامها في الوفاء بالاحتياطي القانوني على الودائع المشتقة الجديدة ويصل البنك حد الاقراض الكامل عندما ينعدم وجود أي احتياطيات فائضة ، بل تصبح جميع الاحتياطيات ، احتياطيات قانونية مطلوبة لدعم مجموع الودائع بالبنك .

البنك (1)	الودائع الأولية (2)	الاحتياطي القانوني (3)	الاحتياطات الفائضة (4)	الحد الأقصى للقروض (5)
1	100.00	5.00	95.00	95.00
2	95.00	4.75	90.25	90.25
3	90.25	4.51	85.74	85.74
4	85.74	4.29	81.45	81.45
5	81.45	4.07	77.38	77.38
6	77.38	3.87	73.51	73.51
↓	↓	↓	↓	↓
↓	↓	↓	↓	↓
المجموع	2000.00	100.00	1900.00	1900.00

وإذا تابعنا الأرقام **في العمود (٤)** رقم نجد ان الاحتياطيات الفائضة في تناقص مستمر ، بمعنى انها ستصل في النهاية الى الصفر ، ألا ان مجموعها سيبلغ 1900 ريال
وإذا نظرنا الى **العمود (٣)** الخاص بالاحتياطي القانوني ، فهي في تناقص مستمر ايضاً ، ولكن مجموعها سيبلغ في النهاية 100 ريال .
و اذا نظرنا الى مجموع الودائع الاولية في السطر الأخير من **العمود رقم (٢)** نجد قد بلغ 2000 ريال منها 100 ريال وديعة أوليه و 1900 ريال كودائع مشتقة ، ويمثل هذا مجموع القروض التي قدمتها البنوك ، كما يتضح من السطر الأخير من العمود رقم (٥)
ويمكن ان نحصل على النتيجة ذاتها بموجب المعادلة التالية :

حيث :
RR = الاحتياطيات القانونية
r = نسبية الاحتياطي القانوني

TD = مجموع الودائع
وبملاحظة ان مجموع الاحتياطيات القانونية يتساوى مع الاحتياطي الكلي (TR) للبنك عند بلوغ الاقراض الكامل
يمكن كتابة الصياغة البديلة التالية :

و بإعادة ترتيب حدود المعادلة السابقة نحصل على صيغة لحساب مجموع الودائع التي يمكن للنظام المصرفي توليدها من قدر معين من الاحتياطيات .

ويطلق على قسمة الواحد الصحيح على نسبة الاحتياطي القانوني مضاعف النقود . وباستخدام الصيغة اعلاه يمكننا ان نحسب في مثالنا السابق مباشرة الزيادة في مجموع الودائع الكلية الناتجة عن زيادة احتياطيات النظام المصرفي بمقدار *100* ريال كما يلي :

حُروف انثوية ..